

البحوث التربويّة

العربيّة :

نماذج على مثال

مِنَاجِ الغرب

وخرافه

يحمل الغرب في تصورات الناس أشكالاً شتى. قد يكون مصطلح «الاستعمار»، مع رنينه اللغوي القديم ووظيفته الثقافية التقليدية، هو الأكثر تعبيراً عن هذه التصورات لدى البعض. وقد يكون مصطلح «النموذج»، مع رنينه اللغوي الحديث ووظيفته الثقافية التغييرية، أكثر الصيغ تعبيراً عنها لدى البعض الآخر. هذا البعض وذاك، يظهران في جمهور الناس الذين يتلقفون الغرب باعتباره حالة مفروضة ليس للمتلقّي تغيير وجهتها أو معناها.

ولكن ما هي حال الباحثين، الذين من شروط بحثهم الموضوعية والبعد عن الانفعال والاستقلالية، في تعاطيهم العلمي مع الغرب؟ قد يبدو هذا السؤال غير ذي معنى خصوصاً وأن أدوات البحث ومرجعياته هي غربية، فكيف يمكن للباحث أن ينفصل عن شرط تكونه وأن يرى إلى هذا التكون بعين متفحصة؟

هل هناك معرفة علمية من خارج العلم الغربي يمكن من خلالها التفكير في موضوعات البحث؟ في حوار مع نبيل عبد الفتاح (جريدة النهار ١٦ تموز ١٩٩٨) يقول: «فإننا دخلنا في مرحلة لا يجدر فيها الاستغناء عن فحص رؤى الآخرين وتحليلها ومعرفتها معرفة دقيقة... لا بد أولاً من سدّ الفجوات المعرفية حتى نستطيع أن نؤسس لمعرفة عربية»، ولكن كيف السبيل إلى ذلك؟ للصدفة نقرأ في اليوم نفسه، في جريدة

فاريّة مطرط

أخرى (السفير) تعليقاً حول كتابين لعبد الله عطية، يقول كاتبه مخاطباً مؤلف الكتابين «باعتماذك المناهج الغربية مرجعاً لك، وقبولك بواقع الغرب في هذه اللحظة التاريخية، مركزاً للعلم في العالم وما توصل إليه، ومركز إنتاجه الفعلي في نهاية القرن العشرين، لهو حكمة العاقل المتدبر، يراقب ويطبق المنهج العلمي ويستخدم الأدوات ويطوّعها حسب خصوصياته ولسوف يبقى جهاز المراقبة حاضراً ويبقى أمامه المراقب دوماً وهو الأهم» (السفير ١٦ تموز ١٩٩٨). وكان الكاتب في كلامه هذا يجيب عن سؤالنا على نحو غير مباشر. فبحسبه، المراقب أو الباحث هو حامل المعرفة ومنتجها وهو الأهم، أو هو المحدد لهوية هذه المعرفة. ليس من معرفة خارج حاملها، وكل معرفة تتحدد بهوية صاحبها. فيضيف مؤكداً: «ومن الأهم أيضاً، عند تطبيق أي منهج علمي أنه يبقى الكثير من خصوصية الذات يحملها من يطبقه، لغة وثقافة وعلماً وروحاً». وفي مثل هذا الطرح لا يمكن القول بأن للبحث العلمي هوية أو انتماء سياسيين، بل هو مجموع أدوات ومناهج، مثلها كمثل السيارة، تستعمل من خارج أي سياق ثقافي أو سياسي لأغراض تتعلق بالباحث نفسه وليس بمنتجها. ولكن هذا الطرح بالمقابل لا يلقي موافقة كل العاملين في ميدان الفكر، إذ يرون فيه عملاً من أعمال «أشباه البرجوازيات العربية الممسوخة (التي) «تستورد» العلم الاجتماعي من الغرب كما لو أنها تستورد قطع غيار السيارات وأجهزة التكييف... كنا نستخدم أدوات المنهج «الحديث الاستيراد من الغرب» ومفاهيمه بكل ما تشتمل عليه من أزماتها الخاصة... حينئذ كنا نحصل على نتائج معدة سلفاً ضمن فروض «المنهج الحديث». هي نتائج مأزومة بالضرورة وليست نتائج سوية^(١).

قصدت أن أصدر بحثي بمقتطفات من الصحف إلى جانب البحوث العلمية، للإشارة إلى أن الأمر مطروح ليس في أروقة العلميين فحسب، وإنما في الوسط الثقافي عامة. وهو مطروح الآن كما كان مطروحاً منذ سنين عديدة لم يتغير. والسؤال يبقى نفسه: هل إن ما ينتجه باحثونا من معرفة، يصب في نهاية المطاف في تأسيس معرفة عربية؟ وهل إن المرجعية الغربية لا تشكل سوى منهج براني يساعده الباحث على سلك دروب المعرفة ليس إلا؟... لقد نوقش هذا السؤال من قبل العديد من المفكرين العرب، والبعض وجد في مفهوم التبعية الإطار المفسر للجواب. فبالنسبة له «تأخذ

(١) شكري، غالي؛ من الإشكاليات المنهجية في الطريق العربي إلى علم اجتماع المعرفة، في: نحو علم اجتماع عربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢؛ ١٩٨٩، ص ٩٠.

هذه التبعية أشكال التكرار والتقليد، أكان هذا التقليد واعياً أم غير واع، مما يؤدي إلى انعكاس، أو بالأحرى انحراف قضايا وإشكاليات العالم الغربي داخل البنى الثقافية والاجتماعية لعالمنا... وعلاقتنا بالنظريات الغربية، كأية علاقة وضعية وبرامغامية (ذرائعية) لا يمكن أن تؤدي إلا إلى النتائج ذاتها التي توصلت إليها النظريات الغربية وهي نتائج غير ملائمة لبيئتنا كونها جردت من إطارها الاجتماعي والتاريخي وانفصلت عن تكوينها المعرفي (الإبيستمولوجي)^(٢). ولكن وعلى الرغم من ذلك «تحتل ثقافة الغرب في المجال الأكاديمي العربي اليوم موقعاً مهيماً، إذ تلقى كامل الدعم من الزعامة السياسية المعجبة بالغرب المغرمة بتقنياته التي تريد توظيفها في مجتمع توجهه توجهاً غربياً... وبعبارة أخرى، فإن قيمة الأكاديمي لا تتعلق برأسماله المعرفي، ولكنها تتعلق أكثر بنوعية ذلك الرأس مال ومصدره^(٣) وبالتالي فإن تغير المرجعيات المعرفية ما بين أوروبية أو أميركية مثلاً، لا يؤثر في مقاربة الباحثين لموضوعاتهم المحلية فحسب، وإنما أيضاً في كيفية توظيف هذه المعرفة واستخدامها.

هذا هو الإطار العام الذي تتحرك فيه أسئلتنا، وانطلاقاً منه سنركز في مبحثنا الحالي حول الدراسات الأكاديمية البحثية، متسائلين حول مواصفاتها ومدى اقترابها أو ابتعادها عن الهموم المذكورة أعلاه. ولكننا وقبل البدء نشير إلى اعتبارين أساسيين أولهما الضعف الشديد لحجم الناتج البحثي الكلي أو الأكاديمي في مجمل المعرفة في/أو حول المجتمع العربي مثلما تظهره الدراسات العديدة^(٤)، وثانيهما ضعف التقليد البحثي عموماً وكنا قد أشرنا إليه في دراسة سابقة^(٥). إذن فالحاجة المعرفية المستندة إلى البحث ما زالت بعيدة عن أن تلبى، وذلك بغض النظر عن مستوى الناتج البحثي وقيمه العلمية. وبالتالي ثمة إشارتان لا بد من تقديمهما لفائدتهما المنهجية: أولاً حينما نتكلم عن البحوث من أي نوع كانت، فهذا لا يعني أننا

(٢) الكنز، ١٩٨٦ علي؛ المسألة النظرية والسياسية لعلم الاجتماع العربي، في المرجع نفسه، ص ٩٩.

(٣) صبور، محمد؛ المعرفة والسلطة في المجتمع العربي، الأكاديميون العرب والسلطة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢ ص ٢٠٠.

(٤) راجع بحوث ونقاشات الندوة الفكرية حول «هيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥.

(٥) حطيط، فادية؛ المواصفات البحثية للرسائل الجامعية في علم النفس؛ باحثات، الكتاب الثالث، السنة ١٩٩٧.

نتكلم عن المعرفة التي تتسع مصادرها إلى أكثر من ناتج البحوث، ثانياً إنه إذا كان من الممكن، وإن بكثير من التحفظ، وصف البحوث بكونها عربية انطلاقاً من صدورها عن باحث عربي الجنسية أو الهوية (والفارق بينهما يوحي بإشكالية عميقة القاع)، فإنه من المستحيل القول بأن ثمة معرفة عربية وأخرى غربية وذلك لغياب فكرة المنفعة عن المعرفة (هناك وجهة نظر عربية وأخرى غربية بالتأكيد، بسبب كونهما تنطلقان من وتسعيان إلى مصلحتين مختلفتين)، وبالتالي يصبح من غير المجدي وصف المناهج المستخدمة (والتي هي محصلة تقدم البحوث العلمية في العالم الغربي) على أنها عربية أو غربية إذا كان الهدف منها المساهمة في المعرفة، وبالعكس يصبح كثير الجدوى إذا كانت الغاية تكوين وجهات نظر. والسؤال هو هل يمكن فصل المعرفي (الحقل العقلاني) عن وجهة النظر (الحقل العاطفي)؟ وفي أي من الحقلين تساعد أكثر المناهج المستخدمة؟

إنطلاقاً من هذه الأسئلة سنقوم بالنظر إلى البحوث التربوية العربية. ولهذا الاختيار أسباب منها أن الحقل التربوي بنظرنا هو الحقل الذي يتزاوج فيه البعدان العقلاني والعاطفي على نحو شديد، فهو حقل يزداد فيه التوظيف الاجتماعي والإيديولوجي ذلك «أن الزمن الراهن قلما ترك لنا مجالاً، خارج مجال التربية، للعمل على النهوض بمجتمعاتنا»^(٦). مع الإشارة إلى أن هذه البحوث أجريت وقدمت في أطر أكاديمية. وفي حكم البديهي إذاً أنها تهدف إلى تقديم مساهمة معرفية، فهل كانت المناهج الغربية المستخدمة فعلاً أداة حيادية أم أنها أدت إلى تكوين مواقف ضمنية بعيدة عن الغاية العلمية؟ سنأخذ كعينة عدداً من الأبحاث التربوية المنشورة في دوريات علمية محكمة في كل من لبنان ومصر وقطر للنظر في التوجهات البحثية الحالية للأساتذة في الحقل التربوي، وعدداً من رسائل طلاب الدراسات العليا في التربية في لبنان للنظر في كيفية تأثر هؤلاء باختلاف الإعداد الجامعي أي باختلاف المناهج العلمية المعتمدة. وبهذا نكون قد انطلقنا من الطاقات البشرية التي «تمثل عصب نظام البحث العلمي في أي مكان في العالم وتتضمن فئتين الأولى طلاب الدراسات العليا، والثانية، أعضاء هيئة التدريس»^(٧).

(٦) حمادة، نجلاء، سيرة فاطمة الأسعد (١٩٠٣ - ١٩٧٨)، باحثات، الكتاب الرابع، تجمع الباحثات اللبنانيات، ١٩٩٨، ص ٤٤٢.

(٧) زاهر، ١٩٩٦ ضياء الدين؛ البحث العلمي الاجتماعي العربي: دراسة تحليلية نقدية، مستقبل التربية العربية، مركز ابن خلدون للدراسات، العددان السادس والسابع، ١٩٩٦، ص ٢١.

I - أبحاث الأساتذة:

ما هي اهتمامات الأساتذة العلمية الحالية؟ ما هي مراجعهم؟ ما هي توجهاتهم؟ هذا ما سنبحث عنه من خلال عرض مضمون عدد من الدوريات العربية المحكمة في قطر ومصر ولبنان.

● حالة من قطر: مجلة مركز البحوث التربوية^(٨) (العدد الثاني عشر، السنة السادسة، ١٩٩٧) وتتضمن الدراسات التالية:

- دراسة لمجموعة من العوامل التي تعوق مهارات التعبير الإبداعي في المرحلة الإعدادية.

- معوقات الإشراف التربوي كما يراها المشرفون والمشرفات في محافظة الإحساء التعليمية.

- مستوى القلق كحالة وكسمة لدى طلبة جامعة صنعاء.

- دراسة اتجاهات الطلاب المعلمين في تخصص اللغات والعلوم الاجتماعية نحو الوسائل التعليمية في جامعة السلطان قابوس.

- رؤى العالم المتعلقة بالسببية لدى الطلبة المعلمين الإماراتيين واليمنيين.

- إدراك طلاب وطالبات المدارس الثانوية للسلوك التدريسي لمعلمي العلوم في ضوء متغيرات الجنس، والخلفية الثقافية، والمستوى الدراسي.

أول ما يلفت انتباهنا في موضوعات الدراسات كونها تفصيلية وتراعي الرغبة في الدقة والتخصص. وتسعى للتعرف على الأوضاع المحلية في بيئات محددة.

أما من حيث طريقة الدراسة فلقد أجمعت الدراسات على استخدام أدوات محددة تسمح بتكميم النتائج واستخلاص توجهات. وشكلت الاستبانة (أو الاستمارة) الأداة الرئيسية في خمس دراسات في حين اعتمدت الدراسة السادسة اختبار القصص. ولم تغب الجداول الإحصائية والنسب المئوية عن أية دراسة.

كما حاولت جميع الدراسات الانطلاق من مقدمات نظرية ينحصر هدفها عموماً

(٨) هي مجلة نصف سنوية متخصصة محكمة يصدرها مركز البحوث التربوية بجامعة قطر.

بتعريف مصطلحات الدراسة ووضعها في إطار جرى ترتيبه من مجموع الأفكار التي تحصلت للباحث نتيجة قراءة الدراسات التي تقترب قليلاً أو كثيراً من موضوع الدراسة. والملاحظ أن الباحث يعمل قدر الإمكان على تغييب ذاته بما تحمل من مواقف أو آراء مسبقة وذلك تأميناً لأكبر قدر من الموضوعية.

والشكل المعتاد للأبحاث يتألف من مقدمة هدفها توضيح مقصد الباحث وتعيين حقل الأفكار الذي سيصل فيه أو سيستقي منه؛ ومشكلة الدراسة وهدفها تقليص مساحة النظر من أجل تصويب الضوء وتركيزه على نقاط محددة؛ ثم هدف الدراسة أي المزيد من تعيين النظر؛ ثم الدراسات السابقة وما أتت به من جديد، وفي الغالب تقسم الدراسات ما بين عربية وأجنبية؛ ثم منهجية الدراسة من أداة بحث والأساليب الإحصائية المستخدمة ثم عرض نتائج الدراسة والوصول إلى التوصيات والمقترحات.

يبدو التنميط على أشده في دراسات هذه المجلة وهو ما يبدو عاملاً محدداً ورئسياً في قبول هذه الدراسات في مجلة علمية محكمة. كما لو أن ثمة بنية بحثية جاهزة ومحددة مسبقاً تكون من مهمة الباحث/ الأستاذ الجامعي الاندراج فيها من أجل اعتبار بحثه مستوفياً للأصول.

ولا نخترع جديداً إذا قلنا إن هموم هذه الدراسات تقبع أساساً في ملاحظة موضوع جرى تناوله في بلدان البحث العلمي (وعلى الأخص أميركا) وفي تكييف شكل تناول هذا الموضوع على البيئة المحلية. وكثيراً ما يلجأ الباحث إلى وضع إسنادات لا وظيفة لها سوى في الإيحاء بأن الكاتب قرأ دراسات غربية، مثلاً، يشرح أحد الباحثين كيفية تركيب العينة التي اعتمدها فيجد أنه «بلغت نسبة المشرفين ٥٢٪ من المجتمع الإحصائي للعينة ونسبة المشرفات ٤٠٪ منه» (ص ٨٠) ويردف هذا «الاكتشاف» بمرجع أجنبي (Glass, Hopkins, 1984) دون أن نعرف مبرر إيراده. وفي دراسة ثانية يظهر للباحث «أن الذكور والإناث من طلبة جامعة صنعاء يعانون من مستويات قلق متشابهة، ويمكن تعليل ذلك في ضوء العوامل الوراثية والعوامل الاجتماعية، والثقافية، والتنشئة الاجتماعية السائدة في المجتمع اليمني «ولن نتوقف عند هذا التفسير الفضفاض الذي لا ندري إن كان الوصول إليه يحتاج دراسة على هذا القدر من «الدقة» و «التخصص»، ولا نجد له تبريراً سوى في الجملة اللاحقة التي يوردها الباحث على النحو التالي: «وهذا ما يتفق مع دراسة (Cattel, 1966) من أن القلق

يرتفع في الدول ذات المستوى الاقتصادي المنخفض» (ص ١٢٤) وكان الباحث يكتفي بهذا التقابل دليلاً على أهمية ما جاء به «بدل أن يطرح التساؤلات حول جدوى طريقته في البحث و/أو طريقة الباحثين الآخرين وحول أسباب الوصول إلى نتائج مماثلة بالرغم من تغير الظروف والمعطيات...؟»^(٩) فهل إن مظاهر القلق السلوكية هي واحدة في كل المجتمعات التي ينخفض فيها المستوى الاقتصادي؟ ثم هل إن المستوى الاقتصادي المنخفض يفسر ما توصل إليه الباحث حول أثر العوامل الاجتماعية والثقافية والتنشئة الاجتماعية؟ لا يجد الباحث ضرورة لمثل هذه الأسئلة، وهو بعد أن توصل إلى هذه النتيجة لا يجد في توصياته ومقترحاته، التي توجه في العادة إلى الممسكين بزمام إدارة الأمور، سبباً للدعوة إلى تحسين الوضع الاقتصادي مثلاً، وهو من أسباب القلق الرئيسية التي بينتها الدراسة وكانت سبباً للتوافق مع الدراسة الغربية، بل يدعو للعمل على استيعاب نتائج الوضع كما لو أنه منزل لا يمكن رده.

في الدراسة الرابعة لا يجد الباحث تبريراً لإنشاء جامعة السلطان قابوس سوى في «أن الجامعات في الدول الغربية تطلب من الطلاب/الطالبات الذين سيلتحقون بمهنة التربية والتعليم إجازة في هذا المجال» (ص ١٣٠) إنه سبب كاف وضروري، وكفانا المولى شر إنشاء الكليات بناء على احتياجات محلية مثلاً؛ وفي هذه الدراسة التي تهدف إلى التعرف على اتجاهات الطلاب المعلمين في تخصص اللغات والعلوم الاجتماعية نحو الوسائل التعليمية في جامعة السلطان قابوس يصيغ الباحث فرضياته على الوجه التالي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (٠,٠٥) ... تعود إلى جنس الطلاب، أو تعود إلى الاختصاص. أما كيف بنى فرضياته فهذا ما لا نعلم عنه شيئاً. هذا مع العلم أنه يذكر أن الدراسات السابقة الأجنبية التي أوردها كمراجع أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة، في حين أن إحدى الدراسات العربية وجدت ما افترضه أي عدم وجود فروق ذات دلالة ما بين الجنسين، ولكنه لا يبني لا على هذه النتائج ولا على تلك. كما لو أن استعراض الدراسات هو استعراض فقط. أما النتائج التي توصل إليها فتشير إلى صحة الفرضية بالنسبة إلى التخصص وعدم صحتها بالنسبة للجنس. وحين يفسر النتائج ويناقشها لا نقرأ له سوى أن نتائج دراسته تتفق مع دراسة فلان ولا تتفق مع دراسة فلان آخر، وكأننا نتائج الباحث الآخر (الذي هو في العادة

(٩) وهبة، نخلة؛ كي لا يتحول البحث التربوي إلى مهزلة؛ بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٨ ص ٨٠.

باحث غربي) هي معيار مطلق تقاس عليه صحة الأبحاث، و «هو ما أدى في العديد من الحالات إلى الوقوع في الشكلية البرانية أو القشرية التي تترك حقل المعرفة يفلت منها... وتصدق هذه المسألة خصوصاً على الدراسات التقليدية لظواهر ومشكلات المجتمع العربي الخليجي التي تقارب بشكل خارجي، متجاهلة كل التحولات والتجاذبات والتناقضات التي يمر بها هذا المجتمع والتي تجعله حالة فريدة في تعقيدها»^(١٠).

إن الانشداد إلى الغرب كمنهج وطرق بحثية لا يرافقه حتماً الموافقة على النتائج، التي تبقى في المحصلة الأخيرة ميدان الباحث المخصوص. مثلاً في المجلة نفسها نقرأ دراسة مثيرة للاهتمام حول رؤى العالم المتعلقة بالسببية لدى الطلبة المعلمين الإماراتيين واليمنيين. يستعرض الباحث من خلالها عدداً من الدراسات التي أجريت حول الموضوع نفسه، ويركز على دراسة أجراها باحث عربي تبين له فيها «أن الطلبة المعلمين العرب يشعرون بدرجة كبيرة من الأمان عند التعامل مع الطبيعة، وأن الطبيعة بالنسبة لهم مرتبة جميلة... وهذه النتائج تختلف عن النظرة الميكانيكية الغربية للطبيعة، التي ترى بأن الكون عبارة عن آلة ضخمة...» (ص ١٥٢). والملاحظة الأساسية التي نتحصل لدينا نتيجة قراءة هذه الدراسة هي عدم وقوعها في التمنيظ الذي ساد الدراسات الأخرى في المجلة، وذلك قد يعود إلى أنها أولاً وبالرغم من اعتمادها المنهجية ذاتها التي اعتمدت في الدراسات السابقة، إلا أن الباحث تميز عن الباحثين السابقين في أنه وضع مراجعه على مستوى واحد من الأهمية. فلم تكن الدراسات الغربية لجهة التأكيد على درجة اقترابه من نتائجها أو ابتعاده عنها هي الهدف «الماورائي» لدراسته، بل نراه يستند إلى دراسة محلية ويعتمد نتائجها ويدفع بتحليله لها إلى الأمام. ثانياً إن طبيعة الدراسات التي ارتكز إليها هي في الأصل لم تقس نتائجها على النموذج الأميري قريباً أو ابتعاداً، بل جعلته أحد النماذج الثقافية من بين مجموعة نماذج تجرى المقارنة بينها. وثالثاً إن ذات الباحث وهو هنا باحث عربي مسلم لم تغب عن النص، ويمكن استخلاص توجهاتها الأساسية بسهولة «إن النظرة العربية الإسلامية للكون والحياة ينبغي أن توفر أساساً تبنى عليه مناهج العلوم في البلاد العربية» (ص ١٦٥)، لا بل يمكن القول إن الانطلاق من هذه الذات تحديداً في

(١٠) حجازي، مصطفى؛ مسلمة الموضوعية في العلوم الإنسانية، باحثات، الكتاب الثالث، تجمع الباحثات اللبنانيات ١٩٩٧، ص ٣٠٤.

قاعدتها الثقافية (الدينية هنا) جعل للدراسة اتجاهاً ومعنى بحيث يمكن مناقشة الباحث والالتقاء أو الاختلاف معه والتفكير بالقضايا التي يطرحها واستخلاص بعض المعايير أو الأفكار التي من شأنها أن تغني البحث. ونتساءل هنا هل شكّل البعد الديني للدراسة بذاته نوعاً من السند المعنوي للباحث بحيث أن الغرب ما عاد مثلاً يحتذى ولم يستصغر النتائج العلمية المناقضة له؟ وتالياً هل يفترض بالباحث التمكن ليس فقط في النواحي المنهجية وإنما أيضاً التمكن من الناحية الشخصية (الثقة بالنفس، السعة الفكرية، الاستقلالية...) بحيث يتحول الآخر (أي آخر) إلى محاور وليس وصياً. ونسجل في هذا الصدد ملاحظة أخرى مفادها أن الباحث قد أنهى دراسته بعدد من الأسئلة (وليس توصيات كما هو شائع) تشي بهاجس المسافة من الغرب، ويختصرها السؤال التالي: «كيف يمكننا أن نعلم العلوم والتكنولوجيا دون التخلي عن هويتنا الحضارية العربية الإسلامية؟» (ص ١٦٦).

في الختام نشير إلى أن مراجع الدراسات الأجنبية جميعها كانت في هذه المجلة باللغة الإنكليزية، والنموذج البحثي الذي نسجت على منواله هي البحوث الأمبيريقية التي تبدو كما لو أنها المعبر للأساتذة للوصول إلى الأحقية العلمية. أما التجديد الذي تميزت به هذه البحوث عن تلك الغربية فهو في باب التوصيات والمقترحات التي ذيل بها العديد من الدراسات في إشارة إلى تصور ضمنى لدى الباحثين عن ذواتهم بوصفهم شركاء في الأنظمة التي يدرسونها، وأنهم وبالرغم من «هاجس» الموضوعية المتحكم بهم، إلا أن خطابهم يصدر دائماً عن «أنا» متعاطف مع هذه الأنظمة المأخوذة بوصفها نهائية لا يجوز نقاشها، ويعمل على «تأكيد الوضع الراهن Statu - quo، والحرص على تتابعه واستمراره كمسلمات مستثناة من دائرة البحث والتفسير. وتقتضي هذه الفكرة بالضرورة أن يظل الإنسان أسير ضغوط واقعه الاجتماعي، عاجزاً عن تغييره أو إعادة تشكيله وفقاً لإرادته الواعية^(١١).

● حالة من مصر: «مستقبل التربية العربية» (*)

تحتوي النسخة التي لدينا (المجلد الثاني، العددان السادس والسابع، إبريل -

(١١) ساري، سالم؛ علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية العربية: هموم واهتمامات؛ في، نحو علم اجتماع عربي، مرجع مذكور، ص ١٩١.

(*) مجلة علمية دورية محكمة تعالج قضايا التجديد والإبداع في التنمية البشرية وتصدر عن مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان؛ القاهرة.

- نيسان/ يونيو - حزيران ١٩٩٦) على خمس دراسات تدور حول:
- البحث العلمي الاجتماعي في منطقة الخليج العربي: دراسة تحليلية نقدية.
 - معايير التقييم في منهج البحث النوعي، دعوة للبحث عن الجذور.
 - تحديد مستوى الثقافة العلمية لطلبة المرحلة الثانوية في الأردن من وجهة نظر معلمي العلوم.
 - مدى وعي الطلاب بالعمليات الذهنية المصاحبة لاستراتيجيات القراءة لأغراض الاستيعاب.
 - التحكم في مفردات العلاقة التفاعلية للعملية التعليمية بين الطالب وأستاذ الجامعة.

ويلاحظ من مجموع الدراسات الخمس طغيان أقل للنموذج الأمبيرقي. فيستهل العدد بدراسة وصفية تحليلية لأوضاع البحث العلمي الاجتماعي العربي في منطقة الخليج العربي، يعلن صاحبها أنه ينظر فيها «نظرة طائر محلق، وهي غالباً نظرة محيطية شاملة أكثر منها نظرة تفصيلية مجزئة... ولكن سوف يكون معنا هذا التراث (الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والإعلامية والانتروبولوجية... إلخ) في الجزء الخلفي من عقلنا...» (ص ٢٥). ومن الشيق ملاحظة أن هذه الدراسة التي تنطلق من ذات عارفة باحثة ومطلعة على شؤون الواقع الذي تدرسه، لم تحتج الانطلاق من فرضيات ملمومة من دراسات أجنبية ولا تأكيد توجهاتها أو نفيها، لذلك لم تكن المراجع الأجنبية ضرورية الوجود فيها. على أي حال نجد أن الباحث نفسه وهو يدرس أوضاع البحث يشير إلى سمي التقليدية الشديدة، والاعتماد المفرط على النظريات الغربية بوصفهما من أسباب ضعف برامج الدراسات العليا^(١٢)، وتؤكد لنا هذه الدراسة ما ذكرناه في الحالة السابقة حول أثر الشعور بالتمكن الشخصي الذي يهيء للباحث الانطلاق من أسر المنهجي المنمط إلى التفكير والبحث بحرية ومن دون وصاية.

في دراسة ثانية حول معايير التقييم في منهج البحث النوعي، تعرض الباحثة «جذور المشكلة الكامنة في الاختلافات الجذرية في الصيغة الوضعية (المعيارية) التي

(١٢) زاهر، مرجع مذکور، ص ٣٢.

أنتجت المنهج الكمي، والصيغة التكوينية (التفسيرية) التي أنتجت المنهج النوعي» (ص ٥١) لتدعو بروية، من خلال أسئلة أكثر منها أجوبة أو توصيات، إلى التفكير في تدريس منهج البحث النوعي الذي تؤمن أسسه الفلسفية «بإعطاء الآخر الحق في إبداء الرأي والمشاركة في البحث مشاركة فعالة من خلال المقابلة... إن الحوار مع الآخر في البحث النوعي هو أحد الأدوات الرئيسة التي من خلالها يتم جمع البيانات» (ص ٧٢) ولكنها تتساءل «هل تتناسب هذه المعايير مع الخلفية الاجتماعية والثقافية والحضارية والروحية للمجتمعات العربية والفرد العربي؟» (ص ٧٢). ونسجل في هذه الدراسة أيضاً نوعاً من الإدراك المعلن أو المضمحل لعلاقة البحث بالبيئة الاجتماعية التي يجري فيها، وللمسافة التي تفصل هذه البيئة عن البيئة الغربية. وهذه الإشارة تردنا أيضاً إلى الملاحظة التي لا تني تمد برأسها في كل بحث تتوافر فيه ما نعتقد أنها من شروط البحث الأصيل ومفادها ضرورة الانطلاق من ذات باحثة متمكنة.

أما في الدراسات الأخرى، فإن النموذج البحثي الأمبيريق يعاود الظهور من خلال الترسيمية إياها: التمهيدي أو المقدمة، الدراسات السابقة، هدف الدراسة، مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، مجتمع الدراسة، أداة الدراسة، نتائج الدراسة، مناقشة. ولكن ما يميّز الأبحاث في هذه المجلة عن تلك الواردة في المجلة السابقة كونها أقل تنميطاً وخضوعاً للشكلية وأكثر استقلالية في معالجة موضوعاتها. ومن مؤشرات هذه الاستقلالية ما نعثر عليه من عودة واستناد إلى أفكار وطروحات ونتائج بحثية توضع جنباً إلى جنب وعلى قدم المساواة العلمية بغض النظر عن مصدرها الجغرافي. مثلاً في دراسة حول تحديد مستوى الثقافة العلمية لطلبة المرحلة الثانوية في الأردن، ينطلق الباحث من تعريف للموضوع وضعه باحث عربي ويضيف إليه أبعاداً جديدة وضعت من قبل باحثين غربيين. ثم نراه يفرد حيزاً كبيراً للدراسات العربية التي أجريت حول الموضوع ولا نلمس تلك الرغبة العميقة في الاندراج في سياق بحثي غربي لمجرد الترف (أو لمجرد الترفي الجامعي) وإنما الهدف هو الوصول إلى فهم علمي للظاهرة المدروسة. ثم إن الكاتب يهتم أيضاً بما يجري في بلدان أخرى غير أميركا مثل كندا وبريطانيا ونيجيريا...

وفي العدد نفسه دراسة حول «التحكم في مفردات العلاقة التفاعلية للعملية التعليمية بين الطالب وأستاذ الجامعة» وهي أيضاً تراعي المواصفات السائدة، لجهة

منهجية البحث بخطواتها المعروفة، غير أنها تتميز بأن حيز مناقشة النتائج فيها متحرر من هاجس المعيار الغربي، وبالتالي فإن التحليل يطرح بمصادقية أكبر هموم الدراسة الأصلية ويبقى لصيقاً بموضوعها المتعلق بجامعة الكويت بمختلف كلياتها. والملاحظ أيضاً أن الدراسات المرجعية التي ينطلق منها الباحث لا تميز بين بحث غربي أو عربي بل تستعملهما بما يفيد البحث واتجاهاته، ونقرأ في استنتاجات البحث «أن التدريس الجامعي لا يقتصر على سيطرة الأستاذ على المعلومات في حقل تخصصه، بل... وهذا ما سبق أن أشار إليه كل من حنورة وعبد ربه وبالذوين وزملائه وموريه ورفقائه...» (ص ١٤٦).

وعلى رغم تميز دراسات هذه المجلة بقدر كبير من الأصالة في البحث، إلا أننا لا نعدم دراسات تخرج عن هذا المنحى وتندرج في إطار الاستلهام الشكلي للنموذج الأمبيريق، مثال دراسة أخرى حول مدى وعي طلاب المرحلة الثانوية في الأردن بالعمليات الذهنية المصاحبة لاستراتيجيات القراءة لأغراض الاستيعاب. فهي لا تشذ عن الاتجاه البحثي المنمط، ويحتل فيها عرض الدراسات العالمية الجزء الأكبر من مساحة الدراسة، وتحتل الإجراءات المنهجية أيضاً جزءاً كبيراً، وإذا أضفنا الجداول لا يتبقى لمشكلة الدراسة نفسها سوى الحيز الأقل، فيستغرق تفسير النتائج حوالي خمس صفحات من أصل ثلاث وعشرين صفحة. أمام كل نتيجة سبب واضح ومحدد، مثلاً أمام نتيجة تفيد عن «تقارب كبير في مواقف الطلبة وتقديراتهم لمدى وعيهم بالاستراتيجيات موضع الدراسة، واستخدامهم لها...» يأتي التفسير كالتالي «قد يعزى صغر هذا التباين إلى أن الطلبة يتعاملون مع هذه الاستراتيجيات في مواقف تعلم القراءة باعتبارها وحدات متكاملة وليست إجراءات وفتيات متباعدة ومستقلة (Shraw & Dennison, 1994)» (ص ١١٣) أي أن التفسير مأخوذ من نتائج دراسة أجريت في بلد آخر، غير أن الباحثين لا يريان خصوصية تذكر لكلا الباحثين اللذين أجريا في ثقافتين مختلفتين ولا يناقشان التقارب في النتائج أو الاختلاف بينهما، بل يستعملان البحث الغربي كمعيار علمي تقاس عليه نتائج الدراسة (تتفق نتائج الدراسة الحالية أو تختلف مع ما أسفرت عنه دراسة كذا) (كذا تكون عادة غربية المصدر) أما لماذا تتفق ولماذا تختلف فهذا ما لا تطرحه الدراسة على نفسها. لن نسوق كل النتائج والتفسيرات لأنها بمعظمها وردت على المنوال نفسه، النتيجة ثم التفسير (قد يعزى، ربما يعود، فقد يعود، فقد يرجع) على ضوء مرجع معين (عموماً غربي وباللغة الإنكليزية) ومن دون مناقشة.

● حالة لبنان: مجلة الأبحاث التربوية (*)

يتضمن العدد الأخير من هذه المجلة (١٩٩٧/٢٠) الدراسات التالية:

- الإعلان والتربية.
- الفلسفة التربوية في لبنان.
- مقومات التقييم التربوي.
- التعليم الرسمي والمعلمون علاقة مآزمية.
- مستوى التعليم الابتدائي: دراسة ميدانية.
- أيتها الأرض... مقارنة رموزية للكتابة الجبرانية (القسم الثاني).
- تطور صورة المرأة... في الكويت.
- مواقف الأهل من لغة التواصل مع أولادهم.

الملاحظة الأولى التي تتكون لدينا من المراجعة العامة للدراسات التي احتواها العدد هي: أولاً التنوع في الموضوعات وهي سمة وإن كانت ملاحظة في مختلف المجالات التي قرأناها في هذه الدراسة، إلا أنها أكثر بروزاً في حالتنا هذه. فإلى الموضوعات التربوية المعلنة في عناوين الدراسات، نجد كذلك موضوعات تتعلق بالكتابة الجبرانية، ويتطور صورة المرأة في الكويت، ما يعطي انطباعاً بأن تعريف المجال التربوي الذي تعتمد هذه المجلة ضمناً لا ينحصر في جدران المؤسسات التربوية بل يتخطاه إلى الشأن الثقافي عامة. ثانياً التنوع في المقاربات، إذ إننا نلاحظ بسهولة غياب التنميط المنهجي الأمبيريقي والذي كنا قد لاحظناه سابقاً. إذ لا يبدو الباحثون التربويون في كلية التربية في الجامعة اللبنانية مأخوذين بلباب أي منهجية تذكر، ولا تجتمع دراستان في هذا العدد على منهج واحد، ما يعني أن القائمين على التحكيم فيها لا يشترطون نمطاً بحثياً معيناً.

تنطلق الدراسة الأولى في العدد «الإعلان والتربية» مما يشبه المنهجية الأمبيريقية المذكورة (مشكلة البحث، أهداف البحث، منهج البحث) ولكن ليس بشكل صارم بل مطوعاً بحسب رغبة الباحث. فليس من أداة مستعملة ولا عينة بحث ولا ضبط متغيرات، بل منهج وصفي على حد ما جاء في قول الباحث نفسه «تجمع

(*) مجلة محكمة تصدر عن كلية التربية في الجامعة اللبنانية - بيروت.

الحقائق والمعلومات من مصادر متعددة تشخص الواقع، ثم يعمد الباحث إلى تحليلها وتفسيرها أملاً في الوصول إلى تعميمات مقبولة» (ص ٢٠). في الواقع يختار الباحث مصادره ومعلوماته وفق ما يراه مناسباً للبرهنة على ما يود إيضاحه، وهو لذلك يعود إلى المراجع التي تخدم طرحه، ويستخدم كل المعرفة المحصلة لديه إن بالخبرة أو بالقراءة. فتستوي آراؤه الشخصية مع آراء الباحثين الآخرين مع نتائج الدراسات الميدانية، كلها على الدرجة ذاتها من المصداقية والنفاذ. كما تتوسع مصادره ومراجعته لتطال ما نشر في دمشق وفي القاهرة وبيروت ومكة المكرمة والكويت والرباط واليونسكو (أنظر لائحة المراجع والمصادر ص.ص ٤١ - ٤٣)، المترجم منها إلى جانب العربي، المكتوب منها سنة ١٩٦١ إلى جانب المكتوب سنة ١٩٩٤، المراجع الإسلامية إلى جانب المراجع الأجنبية. يبدو الباحث سيد بحثه لا يحد فكره سوى اعتبارات موضوعه. يكتب بالعربية ويعطي تعريفات المصطلحات باللغة التي يراها مناسبة، بالإنكليزية حيناً «إعلان Advertising» أو بالفرنسية حيناً (استخدام الحاجز الذكري L'utilisation du préservatif) إذ اللغة الأجنبية هنا لا توحى بأي انتماء علمي أو ثقافي. وليست الدراسات الغربية هاجساً أو معياراً يبني بحسبه، وليس لبحثه أن يصل إلى نتائج تقاس تبعاً لمدى موافقتها لما توصل إليه العلم الغربي.

الدراسة الثانية في العدد حول «الفلسفة التربوية في لبنان» وهي نوع من أعمال النظر في وثائق ومصادر واستخلاص توجهات محددة بشأن الفلسفة التربوية المتبعة. لا يقف بين ذات الباحث وبين المعرفة حاجز من أي نوع (أداة، أو طريقة، أو عينة...) بل يعلن الباحث أنه لن يوفر «أية وسيلة يستشف منها فكرة فلسفية خاصة، أو اتجاهاً فلسفياً معيناً، إلا ويستعملها من أجل توضيح الصورة وجلاء الغموض» (ص ٤٩) ولهذا فإن المواقف السياسية الضمنية للباحث لن تعدم أن تجد طريقاً تنفذ منه إلى نقد السياسة التربوية القائمة، فيرى أنها قائمة على التناقض ما بين المعلن والمعمول به «إن البون شاسع بين ما يكتب وما ينفذ، والفترة التي امتدت ما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٨٦... خير دليل للحكم على فعالية هذه المناهج في الحياة اللبنانية» (ص ٦١). على أي حال، وعلى مدى الدراسة كلها لا تتقدم المعطيات على وجهة نظر الباحث ولا تغفلها. بل يقودنا المؤلف دوماً إلى ما يريد وكأنما يقول حذار الخضوع لسطوة المعلومة! وفي مثل هذا التوجه البحثي النقدي نجد أن مصادر المؤلف ومراجعته تتنوع من غير استثثار لا للغة أجنبية معينة (مراجع بالإنكليزية

ومراجع بالفرنسية) ولا لبلد معين (مراجع من مصر، ومن بيروت ومن باريس وأميركا...) ولا لمؤسسة أكاديمية معينة (مراجع من الجامعة اللبنانية ومن جامعة القديس يوسف ومن المركز التربوي للبحوث والإنماء... إلخ).

في دراسة ثالثة حول «مقومات التقييم التربوي كأداة تربوية اجتماعية مميزة» تبدأ الباحثة من قلق معرفي تأتي لديها نتيجة سماعها لقول أحد الباحثين العرب «كان أول ما استوقفني هو قول الدكتور نعيم عطية بأننا، في العالم العربي، لا نملك نظرة واضحة في التقييم...» (ص ٧٣) إذن الهم الذي تنطلق منه ينبثق من الواقع الذي تبحث فيه، فتحاول أن تفهمه من خلال تجربتها في البحث والإعداد. ولا يحضر الغرب سوى من خلال مرجعين الأول مترجم والآخر باللغة الفرنسية، ويزيد عدد المراجع العربية.

هذه التوجهات نفسها، من عدم الخضوع لنمطية أمبيريقية، أو لسطوة طروحات كانت غربية المصدر أم غير ذلك، نجدها في دراسة أخرى حول «التعليم الرسمي والمعلمون - علاقة مازمية» ينطلق فيها البحث من شكوكه وأسئلته وقلقه على التعليم الرسمي ليحاول أن يعين مكنم الفشل من وجهة نظره صارخاً بلوعة «أنا كواحد من أبناء التعليم الرسمي، وكعامل فيه منذ حوالي ٣٩ سنة، «أدب الصوت» على التعليم الرسمي» (ص ١١٣) من غير أن يابه لأي تهمة تصمه باللاموضوعية. وهو لا يعود إلى أي مرجع (سوى واحد يأخذ منه أرقاماً فقط) بل مصادره كلها وثائق رسمية تهدف إلى تأمين المعطيات الرقمية ليس إلا.

وفي العدد دراسة ميدانية حول «مستوى التعليم الابتدائي» تنطلق من معطيات الواقع المجمعة بواسطة استمارتين. ولا تحمل أية إشارة إلى المنهجية المعتمدة مع أن طبيعة هذه الدراسة كانت تسمح بتبني النمط الأمبيريق. فنجد أنها تنطلق من أسئلة لا من فرضيات، وليس من إشكالية بحث كما أن لا عودة لمراجع. ويبدو أن الجانب التقني يأخذ الحيز الأقل في حين أن النتائج ومناقشتها هي لب الموضوع. وتتميز هذه الدراسة بأنها تفرد حيزاً كبيراً للتجارب الخاصة التي مرّ بها الطلاب الذين قاموا بالعمل الميداني. ولكن إدراج هذه الدراسة بالشكل التقريري الذي وردت فيه يجعلنا نتساءل حول وظيفة التحكيم التي تقوم بها المجلة ومدى سعة الحدود التي تتطلبها، بحيث يمكن إدراج «تقرير» بوصفه بحثاً مستوفياً الشروط المطلوبة؟

الدراسة التالية هي بحث حول «تطور صورة المرأة في كتب القراءة العربية

والنصوص في الكويت: من الانفتاح إلى الانكماش على الذات». وتعتمد مراحل البحث المتعارف عليها في المنهج الأمبيرقي ولكن من غير أن تستحوذ على جزء كبير من الدراسة وإنما الغرض الأساسي تعيين مساحة البحث وطرق مقاربتة. ويبقى الباحث حاضراً في مناقشة نتائج بحثه انطلاقاً من أحكامه الخاصة ومقارنة بأوضاع أخرى وعلى ضوء فهمه الواقع الاجتماعي الذي تجري فيه الدراسة، إن من خلال معاشته أو من خلال كتابات صحفية حوله أو دراسات متعلقة به. هذا مع العلم بأن الباحث يورد مراجعه ومصادره، وهي باللغتين العربية والفرنسية، في نهاية الدراسة ولا نجد أية إسنادات في متن الدراسة نفسها.

الدراسة الأخيرة(*) حول «مواقف الأهل من لغة التواصل مع أولادهم» تتبع الأسلوب السائد في تعيين مراحل البحث وإنما أيضاً من غير أن تتقيد به. فتنتقل من أسئلة خاصة لدى المؤلف «وكأني بهم يسألون أنفسهم الأسئلة التالية: لماذا يسلك بعض اللبنانيين هذا المسلك الوعر الذي يبعد أولادهم عن لغتهم الوطنية؟» (ص ٢٣٣)، فيطرح فرضية مفادها «ترتفع نسبة إقبال الأهل على التحدث مع أولادهم بلغة أجنبية بنسبة ارتفاع مستواهم الاقتصادي والثقافي» (ص ٢٣٤). ويشير الباحث إلى أن همّه لم يكن حصر العينة بفئة معينة من الناس، ولا بمنطقة معينة، لذا تكونت العينة من مئتين وثلاث عشرة استمارة غطت معظم مناطق لبنان... بمعدل عشر استمارات لكل قرية أو بلدة أو مدينة، قام الطلاب بملئها في المحيط الذي يعيشون فيه. والباحث نفسه يحذر من «أن هذا العدد القليل لا يسمح لنا بإعطاء صورة واضحة وشاملة عن مواقف الأهل في لبنان» (ص ٢٣٦).

من الإشارات الأساسية التي حملتها تجربة البحث التربوي اللبنانية هي هذه الحرية في تناول الموضوعات وطرق معالجتها وتغليب الحس النقدي عليها وعدم الخضوع لمعايير بحثية محددة، وبروز الذات الباحثة على حساب موضوعها. وقد يعزى هذا الواقع لسبب مباشر أولي يتعلق بوظيفة التحكيم التي تقوم بها المجلة التي يبدو أنها تقوم على السعي إلى دراسات ذات موضوعات جديدة أو تطرح مسائل مثيرة للاهتمام دون العناية بمدى استيفاء هذه الدراسات الشروط البحثية العلمية الصارمة المطلوبة عادة في التحكيم. ولكن هذا الأمر نفسه يندرج في مسألة البيئة

(*) لن نتوقف عند دراسة «المقاربة الرموزية للكتابة الجبرائية» لأنها عبارة عن قسم ثان وليست الدراسة بأكملها، كما لن ننظر في الدراسات باللغة الأجنبية حتى لا نطيل أكثر.

البحثية والتشابك ما بين العلمي والثقافي وهو ما سنشير إليه لاحقاً.

استنتاج

إذا حاولنا تركيب نموذج من خلال الدراسات والأبحاث التي وردت معنا في عينة الدراسة انطلاقاً من رفض أو تبني النمطية الأمبيريقية، نلاحظ أن النموذج الأول أي الرفض لتبني هذه النمطية تكون من الدراسات والأبحاث التي:

- حملت أصداء من مسألة العلاقة بالغرب (معلنة أو مضمرة).

- تضمنت همأً بحثياً منطلقاً من الواقع الفعلي ومن مشكلة حقيقية.

- تبنت وجهة نقدية.

- إنطلقت من مراجع متعددة المصادر.

- لم تغب ذات الباحث وراءها.

في حين أن النموذج البحثي المنمط(*) في عينة دراستنا تكون من الدراسات والأبحاث التي:

- إحتلت مساحة مناقشة النتائج الجزء الأقل من حجم الدراسة.

- كان همها في المقام الأول الاندراج في سياق نظري غربي.

- إحتوت على أسئلة أقل وقلق معرفي مصطنع.

- تضمنت توصيات.

- إقتصرت مراجعها الأجنبية على اللغة الإنكليزية فقط.

على أي حال إن تبني المنهجية الأمبيريقية أو رفضها لم يكونا بذاتهما سبباً في أصالة البحوث أو عدمها. ولقد لاحظنا أن البحوث التي تبنت أو تلك التي رفضت مثل هذه المنهجية تفاوتت في مقارباتها للواقع المدروس. فهل يمكننا القول، في عودة إلى منطلقات دراستنا، ورداً على السؤال الذي انطلقنا منه، إن المنهج لا يؤثر في توجهات الباحث الفكرية، وإنه أداة فقط؟ يظهر لنا من خلال المناحي المعروضة أعلاه بأن الأمر على تعقيد أكبر من هذا الطرح. فالتنميطية ليست صيغة خارجية بقدر ما يتبين

(*) يشكل كتاب نخلة ومبة «كي لا يتحول البحث التربوي إلى مهزلة»، مرجعاً هاماً في تعرية هذا الصنف من الباحثين التربويين. مرجع مذكور.

أنها تتضمن موقفاً فكرياً محدداً يؤثر ويتأثر باعتبار الباحث لنفسه ولميدان بحثه، وإلا كيف صدف أن كثيراً من الأبحاث التي خضعت حرفياً لها كانت أقرب إلى الخواء؟ صحيح أن نوعاً من الشكلائية الذي يقوم على تقسيم البحث في خطوات متناسقة يشكل في أحيان كثيرة إطاراً منظماً وبالتالي مساعداً للباحث على عرض عمله وأفكاره بشكل مفهوم ومقبول من قبل العاملين في ميدان البحث عموماً، ولكنه قد يتحول أيضاً إلى نوع من الصد أو الضبط الذي يحول دون حرية النظر وإبداع العقل. ويبدو أن الأمر المحدد للوقوف في أحد الطرفين هو ما حاولنا أن نطلق عليه صفة «التمكن» الشخصي للباحث (الاستقلالية، الثقة بالنفس، سعة الفكر)، والذي يبدو أنه يحتاج إلى بيئة بحثية ملائمة حتى يتبلور (وفي عينتنا بدت حالة مصر هي الأكثر اقتراباً من تمثيل هذه البيئة).

على أي حال إذا كان هذا شأن الأساتذة/الباحثين التربويين فكيف سيكون وضع الطلاب/الباحثين التربويين؟ سنأخذ عينة من هؤلاء الأخيرين مقتصرة على لبنان(*) لننظر فيما يؤدي إليه نوع الإعداد الجامعي، فيما يتعلق بتماهيات الباحث العلمية الغربية.

II - أبحاث طلاب الدراسات العليا

إن النظر في أعمال الطلاب ينبغي أن ينطلق من اعتبارات مختلفة عن تلك التي حكمت النظر في أعمال الأساتذة. أولاً الطلاب في العادة يكونون ملزمين بإجراءات شكلية مفروضة خلال إعدادهم الجامعي، ثانياً عدم خبرة هؤلاء في العمل الحقلية يجعل من السهولة بمكان استغراقهم في نوع من الأمبيريقية قد لا تحمل المعنى نفسه الذي تحمله لدى أساتذتهم. ولذلك سوف يكون نظرنا في أعمالهم موجهاً صوب الخلفيات التي تقوم عليها هذه الأعمال وليس صوب توجهاتها بذاتها.

كيف ينعكس توزع الباحثين/الطلاب، على مؤسسات جامعية مختلفة علمياً (الجامعة الأميركية، الجامعة اللبنانية...) من حيث زوايا النظر ووجهته؟ هل مقاربة هؤلاء إلى موضوعات أبحاثهم متغيرة؟ هل هي نابعة بالقدر نفسه من خصوصيات الواقع المحلي؟ كيف يتأثرون باختلاف التوجهات البحثية السائدة لدى الأساتذة؟

(*) لا يسع هذا المبحث لا في حدوده ولا في إمكانياته المتاحة الوصول إلى أبعد من ذلك.

لنأخذ مجموعة طلاب دراسات عليا في التربية في كل من الجامعة الأميركية في بيروت (قسم التربية) حيث نفترض أن الأساتذة أكثر تبنياً للنمطية الأميركية، والجامعة اللبنانية (كلية التربية) حيث الأساتذة، كما رأينا، أقل تبنياً لهذه النمطية، ونتساءل كيف يختار هؤلاء الطلاب موضوعاتهم وكيف يعالجونها؟.

تتكون عينة الدراسة من الرسائل التالية:

الجامعة الأميركية:

- Problem solving strategies in stoichiometry used by students with different learning approaches and different conceptual understanding levels; Hala Raji Barakat, 1998.
- Effect of the Accepts social skills training on social interaction between regular and special students in an integrated environement; 1998.
- An investigation of factors affecting students' attitudes toward sciences in Beirut area; Rola Mohammed Nokari, 1998.
- Comparison of type A/B behaviors of college students and reationship to motivational orientation; Tania Sami Khalaf, 1998.
- The effect of self-regulated learning strategies on students' test and their ability to cope with test situations; Amira Mohamad Natout; 1998.
- The effect of cooperative and whole-class learning structures on mathematical problem solving; Heba Salim Tabbara, 1998.
- Self-esteem as related to academic achievement, gender and grade level in a sample of Lebanese intermediate cycle student; Mona Faisal al-Abed, 1998.
- Effect of the philosophy for children program on language, mathematical and social development in a preschool context; Doha Yamout Berjawi, 1997.
- Problem solving behavior of young schooled vendors in informat and formal settings; Iman Shafik Shahin, 1997.
- ESL students' perception of their attitude and its role in vocabulary acquisition; Rubina Alahaydoyan Artinian, 1997.

- A description and assessment of Makassed Intensive English Program; Iman Ibrahim Masalkhi, 1997.
- The chronological development of student' preconceptions about the concepts of force and motion compared to the historical development of these concepts; Ghinwa Nabil Dimachki, 1997.

الجامعة اللبنانية:

- معلمو المرحلة المتوسطة وخدمات التوجيه والإرشاد؛ لبا معريس، ١٩٩٦.
- الإدارة التربوية في لبنان في الجمهورية الثالثة؛ خليل الجمال، ١٩٩٦.
- أثر المعلم في تدريس قواعد اللغة العربية؛ فيوليت الخوند، ١٩٩٦.
- الوضع التربوي في لبنان في الخمسينات؛ عابدة أندريوتي، ١٩٩٧.
- التعليم والحركة الاجتماعية في شحيم؛ محاسن صقر، ١٩٩٦.
- الأنوية وخصائصها عند أطفال السبع والثماني سنوات؛ زهرة حسن عبد الله، ١٩٩٧.
- المفهوم الوطني والقومي في كتب القراءة العربية للمرحلة الابتدائية - الكتاب المدرسي الوطني؛ فاطمة أحمد درويش، ١٩٩٨.
- الضعف باللغة الأجنبية (الإنكليزية) ونتائج المدرسية؛ لينا مصطفى خليفة، ١٩٩٨.
- L'entrée de l'enfant de trois et de quatre ans à l'école maternelle; Lina Abou Assi, 1997.
- The Impact of the social factros on the Learning styles of The Public and the Privat School Students in Beirut; Ibtissam Shehaitly, 1998.

أ - الموضوعات:

الملاحظة الأولى التي نحصل عليها من معطيات هاتين القائمتين هي أن مجمل الموضوعات تتعلق بالواقع المحلي. مما يشير إلى أن الانتماء إلى أحد نوعي التعليم ليس مؤثراً على خيارات الطلاب، وأن الاختلاف «لا يتعلق بانفصال البحث عن الواقع ولكن ربما بطبيعة هذا الارتباط بالواقع، أي بطبيعة الأهداف المعطاة أو المعينة لهذا

البحث والدور الذي يناط به...»^(١٣) وهذا ما سننظر فيه لاحقاً.

الملاحظة الثانية المستقاة من خلال المقارنة ما بين الفئتين من الموضوعات، هي الطابع العام لموضوعات رسائل طلاب الجامعة اللبنانية بالمقارنة مع تخصص الموضوعات المختارة من الفئة الأخرى. من الوضع التربوي بمجمله، إلى الفكر التربوي بمجمله، إلى الإدارة التربوية، إلى التعليم والحركية الاجتماعية، إلى معلمي المرحلة المتوسطة، إلى المفهوم الوطني والقومي... هي موضوعات أثيرة لدى هؤلاء، وهي قد تثير أيضاً اهتمام غير المتخصصين في البحث التربوي. مما يذكرنا بتعريف الميدان التربوي لدى أساتذة الجامعة اللبنانية الذي يمتد ليشمل الحقل الثقافي والاجتماعي أيضاً (أنظر القسم المتعلق بأبحاث الأساتذة في الجامعة اللبنانية). في حين أن مراجعة سريعة لموضوعات طلاب الجامعة الأميركية، تضعنا في جو خاص أو داخلي أو متخصص. فمن هو غير المتخصص الذي سيعرف معنى مصطلحات استراتيجيات حل المشكلات و Stoichiometry، أو ACCEPTS social skills training، أو نمط تصرف A/B أو استراتيجيات تعلم ضبط الذات، أو تقدير الذات، أو التعلم التعاوني... إلخ؟ ما يعني تحديداً أكبر للميدان التربوي وعزله عن الشأن الثقافي أو الاجتماعي عامة.

وتردنا هذه الملاحظة إلى وظيفة العلم لدى فئتي البحث. فتبدو لدى طلاب الجامعة اللبنانية عملاً مفتوحاً لجمهور مفتوح، وكأننا القارئ الذي يقبع في ذهن الطالب في هذه الجامعة، قد يكون أي مهتم بالموضوع. وبالتالي فإن العمل البحثي لديه لا ينفصل عن العمل الثقافي فيما «يفصح عن ازدواجية الباحث وعدم ارتكابه على ممارسته البحثية وسعيه لتطعيمها بالممارسة الثقافية بكل ما تفترضه من فعل ومواقف من جهة، وعن استمرار ذلك التفاعل بين المثقف والسياسي في صلب المجال الفكري والثقافي...»^(١٤). بالمقابل تصدر أبحاث طلاب الجامعة الأميركية عن هم محصور بجماعة من المتخصصين لديهم مصطلحات ولغة علمية واحدة وخاصة وغير مفهومة من قبل الآخرين. إنه بحث داخلي، لا يطرح على نفسه مخاطبة الجموع

(١٣) غليون، برهان؛ في أسباب تأخر البحث العلمي في البلاد العربية، باحثات، الكتاب الثالث، مرجع مذکور، ص ٣٢٣.

(١٤) الزاهي، فريد؛ البحثي والسياسي والثقافي: التفرقات والحدود والمعضلات؛ في باحثات، الكتاب الثالث، مرجع مذکور، ص ٢٢٦.

وتعليمها، ويتوافق في ذلك مع ما هو سائد في العالم الغربي حيث «تمثل اللغة العلمية أحياناً أداة تزداد قيمتها كلما توجهت نحو عدد محصور من الاختصاصيين، المهتمين ربما بالحفاظ على احتكارهم للمعرفة»^(١٥).

ثم إن دقة التعابير المستخدمة في عناوين فئة طلاب الجامعة الأميركية، على الرغم من طولها، وانتباه الطلاب الدائم إلى ضرورة توافر إمكانية القياس والتجريب، هي من الأمور الجلية في أعمال هؤلاء: من اختبارات مقننة، إلى مفاهيم مضبوطة علمياً، تشير إلى نوع من التقنية يتعلمها الطالب من أجل اكتساب مهارات متخصصة، يمكن استخدامها في مجال محدد ومضبوط.

فهل يمكن شد التحليل، انطلاقاً مما تقدم إلى أن أبحاث الطلاب في الجامعة اللبنانية تنطلق من تصور ضمني للإعداد الجامعي يقوم على إعداد «عارف» أو «حكيم» متنوع أو بالأحرى مشتت المعارف والتوجهات، بحيث أن الخريج منها لا حول له إلا في أن ينضم إلى قافلة المثقفين أو الكتبة؟. يقدم أنيس أبي فرح^(١٦) ما يفيد في النظر إلى هذه المسألة، فيذكر أنه «كانت الجامعة اللبنانية في البدء حائرة حول ماهية مهمتها. هل تعطي الطلاب علماً للعلم، أم تعطي العلم من أجل تثقيف الطلاب، أم تعطيه العلم لتلقيهم المهارات وتحضيرهم لملء ملاكات الإدارة والصناعة والمؤسسات؟ في النظام الفرنسي ينحصر دور الجامعات في شكل عام بتثقيف الطلاب... وأما الملاكات فإنها تدرس في المدارس الكبرى. أما في النظام الأميركي فالجامعة تقوم بالمهمتين معاً... ففي حين كانت برامج الجامعة اللبنانية حتى ١٩٧٠ منسوخة عن برامج الجامعات الفرنسية، أدخلت المناهج المعدة عام ١٩٧٠ هيكلية جديدة مطعمة بالنظام الأميركي... وبقيت ماهية الجامعة غير محددة بوضوح فالمناهج هجين فرنسي أميركي موطن لبنانياً. أما الهدف والدور ففي الغالب مبهمان وكل جهة نافذة كان لها اجتهادها». ويبدو لنا مما تقدم أن البحث التربوي في الجامعة اللبنانية ما زال تبعاً لهذا الطرح ميالاً للمنهج الفرنسي، بمعنى التثقيف العام. في الجهة المقابلة تؤثر أبحاث الطلاب في الجامعة الأميركية إلى أن الإعداد البحثي فيها

Camilleri, C; Vinsonneau, G; *Psychologie et culture*; Armand Colin; Paris, 1996, (١٥) P120.

(١٦) أبي فرح، أنيس؛ آلية البحث العلمي والتطوير في الجامعة اللبنانية؛ جريدة النهار، صفحة قضايا النهار، الثلاثاء ٢ شباط ١٩٩٩.

يسعى إلى تكوين «تقني» أو «خبير» في شؤون محددة. وفي هذا ما يوحي بأن التكوين الأكاديمي في الجامعة الأميركية يسمح ببروز توجهات إيديولوجية متجانسة فيما بين أفراده، ويهيئ لتكوين نخب متميزة لملء ملاكات الإدارة والمؤسسات^(١٧).

ب - المصادر والمراجع:

يقراً طلاب الجامعة اللبنانية كل ما تيسر، كتباً وصحفاً ومجلات ومحاضرات، من غير ما اهتمام بزمان هذا المتيسر. فالمراجع تبدأ مما قبل الأربعينات لتصل بخجل إلى التسعينات. وإذا ما حاولنا تعيين زمن المعرفة ولغتها بحسب كثرة الرجوع إلى المصادر لوجدنا أن قراءات طلاب الجامعة اللبنانية تتركز بأكثرها في الأعوام الثمانينية، مع ميل واضح نحو نتائج السبعينات أيضاً. وهو ما يمكن رده إلى فقر المكتبات في هذه الجامعة بعد أعوام طويلة من الحرب وعدم التعويض عن كل ما فات بنتيجتها. كما أن هذه القراءات تتم بشكل أساسي باللغة العربية، الذي لا يشكل بالضرورة موقفاً بقدر ما قد يكون ناجماً عن ضعف مستوى إتقان اللغات الأجنبية لدى هؤلاء الطلاب.

أما طلاب الجامعة الأميركية، فتتوزع مصادرهم على نحو يظهر منه أن قراءات طلاب الجامعة الأميركية هي أكثر تخصصاً فلا نلاحظ نسبة الصحف أو المحاضرات التي كانت لدى طلاب اللبنانية، كما أن هذه القراءات أكثر حداثة إذ تتركز بمعظمها في التسعينات. وتتم بشكل أساسي باللغة الإنكليزية، ومعظمها متخصص ولا يتعلق بموضوعات متعلقة بالوضع المحلي، هذا مع التذكير بأن موضوعات الأبحاث نفسها مستمدة من هذا الوضع.

ج - الأهداف الدراسية:

لنستعيد ما يذكره الطلاب من أسباب كمننت وراء إجراءاتهم لدراساتهم. فنلاحظ

(١٧) أنظر الدراسة الهامة: Loureiro, M; l'internalisation des milieux dirigeants au Brésil; In

«actes de la recherche en sciences sociales, No. 121-122, Année 1998.

وتبين الكاتبة فيها أن الإعداد الأكاديمي الجامعي في الغرب، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية، يشكل بعداً هاماً في تدويل النخب المكلفة بالسياسات الماكرواقتصادية في البرازيل في إطار سياسة تدويل تعني «أمركة الدراسات، وأن الإنكليزية تتحول إلى نوع من اللغة الرسمية للتواصل العلمي. وأن لهذا التدويل آثاراً سياسية كبيرة، لكونه يفتح منافذ جديدة لبلوغ مناصب الإدارة الحكومية، أو بمعنى آخر يخلق مبادئ جديدة لبلوغ السلطة».

ميل طلاب الجامعة اللبنانية للانطلاق من القضايا العامة والمصيرية، فيبدأ أحدهم بحثه «إذا كان التغيير صفة ملازمة لحياة الشعوب والدول... فإن الواقع الجديد، فرض وبإلحاح تحديات كبيرة أمام القيمين على شؤون التربية والمسؤولين عنها... إزاء هذه المعطيات الجديدة... أين يقف لبنان اليوم تجاه هذه المتغيرات؟» (الجمال، ص ٥). ويقدم الثاني دراسته كما يلي «في هذا العالم المعقد، السريع التطور والتغيير، ومع التقدم التكنولوجي الكبير الذي طرأ على المجتمعات، طرحت مشاكل إنسانية واجتماعية واقتصادية وتربوية مختلفة ومتنوعة...» (معرّس، ص ١) ويتمنى الثالث من دراسته أن تقوده «إلى معرفة أوفى للأوضاع التربوية العامة في الخمسينات... وبالتالي استنتاجات لا تنحصر أحياناً بالأوضاع التربوية، بل قد تتعداها إلى نواح أخرى قد تكون اجتماعية، اقتصادية أو سياسية أو غيرها» (أندريوتي، ص ٩) والرابع يرى أن موضوعه «يلقي الضوء على جوانب من مرحلة النهضة الثقافية والفكرية لم يعرها الدارسون التفاتاً كافياً. كما يكشف مواقف بعض المهجريين من التيارات السياسية النهضوية..» (فريفر فرحات، ص ٥). إذن اهتمامات موسعة تتخطى إطار الموضوع المحصور الذي انطلقت منه وتتخطى إطار التربية عموماً فتهدف إلى الوصول إلى فهم موسع وإجابة عن أسئلة تتعلق بتاريخ مجتمع الطلاب وحاضرهم.

بالمقابل ينطلق ذوو الإعداد الجامعي الأميركي من اهتمامات محصورة وضيقة، من قبيل «تعيين اتجاهات الطلاب اللبنانيين تجاه العلوم التي ترتدي أهمية كبرى في الوقت الراهن لعدة أسباب» (نكري، ص ٢) أو «دراسة نمط التصرف TABP... بوصفه مركباً من فعل انفعالي يلاحظ عند الشخص الذي ينخرط بعدوانية في معركة دائمة لا تتوقف لإنجاز أكبر في وقت أقصر، وإذا ما استلزم الأمر، ضد ما يجابهه من أشياء أو أشخاص» (خلف، ص ١) أو أيضاً «دراسة ما إذا كان تدريب الطلاب القلقين على ضبط استراتيجيات التعلم يؤدي بهم إلى خفض مستوى القلق وبالتالي يحسن من أهليتهم على التعامل مع الوضعيات» (ناتوت، ص ٥).

د - الإطار البحثي:

يلاحظ بشدة اختلاف التوجهات لدى فئتي الطلاب. الأوائل أكثر انخراطاً بقضايا مجتمعهم وهمومه والآخرين أكثر التزاماً بتأكيد نظريات علمية وضعها باحثون غربيون ويسعون إلى تأكيدها أو نفيها. ولكن من دون أن يتساءل هؤلاء

الباحثون الشباب حول البعد الثقافي لهذه النظريات ومدى ملاءمتها لواقعهم، ومن دون أن يضعوا في اعتبارهم خصوصية الجمهور الذي تطاله دراساتهم. ويتناسون «أن الموديل النظري، مهما كان، هو في الواقع نتاج نظام فكري؛ ويندرج في إحداثيات سوسيو - تاريخية محددة؛ وهي بالضرورة مطبوعة بالافتراضات والأحكام المسبقة المرتبطة بها»^(١٨).

ومن مؤشرات الالتزام العاطفي بقضايا المجتمع لدى طلاب الجامعة اللبنانية، لجوء الطلاب إلى صياغات لغوية تشير إلى ذاتية الباحث ومواقفه الوطنية من قبيل «قصدت من هذا العمل... التعريف بشخصية بارزة من بلادتي» (فريفر فرحات، ص ٥) «وما عملي، سوى إبراز صفحة مهجرية ساطعة...» (المرجع نفسه ص ٥٦) أو «استطعت جمع معلومات... محاولة مني لإبراز بعض زوايا مظلمة لقضايا وطنية، تربوية وسياسية هامة... لذلك إنني أمل أن تتاح لي الفرصة مستقبلاً لبحث أكمل وأشمل حول هذه الفترة المعاصرة والمتعثرة من تاريخ وطني، فأوفيهما حقها» (أندريوتي، ص ١٢٨) أو «نصبو بالمعلم والعلم إلى أقصى إنتاجية في مسار المتعلمين دراسياً ومهنياً، ونحد بالتالي من الهدر التربوي، وبالتالي من تدهور القوة الفاعلة المتمثلة بالنشء الجديد (معرّس، ص ١٣٥). إن الطالب/الباحث هنا يتعاطى بحرارة مع قضايا مجتمعه الراهنة وهو لذلك «ينفتح بالضرورة، بوعي أو من دون وعي منه، نحو مؤدياتها... إنه يتحول إلى فاعل اجتماعي تصله بموضوعه ذاتيته الاجتماعية ومدى الاحتواء الذي يمارسه هذا الموضوع عليه»^(١٩).

أما في رسائل طلاب الجامعة الأميركية فنلاحظ استخدام مصطلحات وتعابير حيادية تغيب ذاتية الباحث، فليس وطنه ذاك الذي يبحث فيه وعنه، وليس سياسة دولته ما يهمله تحسينها، بل إن همه محصور فيما ينظر فيه، أي موضوع دراسته، وتناول هذا الموضوع يتم من خلال مسافة عقلية وذهنية واضحة، لا يترك لمواقف الباحث أو آرائه الشخصية أن تؤثر فيما يتناوله.

وهذا أيضاً ما يمكن الاستدلال عليه من خلاصات الدراسات. إذ تتوجه غالبية طلاب الجامعة اللبنانية في دعوات صريحة (توصيات أو اقتراحات) أو ضمنية،

(١٨) Camilleri, C.Vinsonneau, G; Op.Cit; P.182

(١٩) الزاهي، مرجع مذكور، ص ٢٢٦.

لمراعاة ما تم كشفه في دراساتهم أو ما يروونه مناسباً بصفتهم أصبحوا نتيجة الدراسة متخصصين تربويين. مثلاً تقترح طالبة على جهة ما (؟) تأمين دورات تدريبية متلاحقة لمعلمي اللغة العربية على نحو منهجي منظم، مشددة على ما يجب أن تتضمنه هذه الدورات، كما تقترح إيجاد جهاز تفتيشي يراقب عمل المعلمين، وأيضاً تبادل الخبرات مع أساتذة الدول الأجنبية (الخوند، ٤١ - ٤٣). ويقترح طالب آخر مجموعة مقترحات متعلقة بتنظيم الإدارة التربوية (لا سيما على الصعيد المركزي) إضافة إلى مقترحات متعلقة بالتخطيط التربوي، وأخرى متعلقة بالإرشاد والتوجيه التربويين والمناطق التربوية (الجمال، ص ١٢٧ - ١٤٦) وتلخص طالبة أخرى اقتراحاتها بما يلي «خلق مديرية في وزارة التربية غير مقيدة بسياسات ضيقة، إعطاء صلاحيات لمديرية التوجيه والإرشاد التربوي، تأهيل المعلم...» (معربس، ص ١٣٤ - ١٣٥). ليس أقل من رسم سياسة تربوية للدولة!

بالمقابل تغيب مثل هذه التوصيات والمقترحات من دراسة طلاب الجامعة الأميركية. فلا يضعون نصب أعينهم الدولة أو جمهوراً معيناً يخاطبونهم، بل يسعون إلى وضع نتائج دراستهم في سياق بحثي ابتدء به من قبل باحثين آخرين (غربيين عموماً) وينتظر أن يستكمل من قبل آخرين يعملون في السياق العلمي نفسه.

إستنتاج:

رب قارئ سيرى أن غياب الشروط العلمية والموضوعية الضابطة لأعمال الطلاب في الجامعة اللبنانية وتوافرها لدى طلاب الجامعة الأميركية هو الذي يحمل تبعه الاختلاف بين فئتي الطلاب. ولكن وجهة النظر هذه التي قد تكون محقة في وجه من وجوها تدخلنا في مجال نظري يختلف عما نقصده. إن ما أشرنا إليه لا يهدف إلى القول بأن الشعور بالوطنية والالتزام السياسي تجاه قضايا الوطن هو مقتصرٌ على طلاب الجامعة اللبنانية، وإنما طلاب الجامعة الأميركية يتعلمون أن العلم موضوع منفصل عن الالتزام العاطفي، وأن على الباحث أن يكون حيادياً لدى تناوله لأي موضوع كان. ولكن هل العلمية والحياد هما صفتان متلازمتان؟ «إن العلمية ليست اتباع إجراء موحد، كما أنها ليست الوقوف على مسافة واحدة من الأحداث، ولا يمكن سجن العلمية داخل الموضوعية والحياد والعقلانية خوفاً من أن يتحول الإنسان إلى آلة صماء، والعلم إلى درس للأشياء. العلمية منظور يتسم بالشك

والفضول والصدق والأمانة والشفافية والولع» (٢٠).

خلاصة عامة:

في استعادة لتماهيات البحث الغربية التي جرى تبنيها من قبل الباحثين/الأساتذة سنحاول فيما يلي تقديم أبرز المناحي التي ظهرت لنا:

الغرب منهج محايد: وتمثل هذا المنحى في العديد من دراسات العينة، التي مع تبنيها للنمط الأمبيرريقي مثلاً، إلا أنها لم تقع ضحيته وبقي هم الكشف والفهم والتفسير أصيلاً لديها. ونؤشر على ذلك لجهة التوازن ما بين المقدمات المنهجية وما بين التحليل.

الغرب نظريات متعددة: ويعترف البحث الذي ينطلق من هذا المنحى بأن الغرب سباق في البحث وفي الوصول إلى نظريات علمية، فيسعى إلى اعتماد ما يرى أنه يفيد في فهمه للواقع المدروس، مع المحافظة على البعد النقدي لاعتماده هذا.

الغرب شريك علمي: ويتبدى هذا المنحى في الدراسات التي استندت إلى النتائج العلمية بغض النظر عن مصادرها الجغرافية. خصوصاً فيما يتعلق بتركيب الفرضيات التي هي هموم البحث انطلاقاً من حاجات معرفية حقيقية، قد تتمثل في الاندراج في سياق معرفي عام ولكن بالتأكيد لا تقوم على التقليد البيغائي لما ينتج في هذا السياق.

الغرب معيار علمي: ويقوم هذا المنحى على اعتبار نتائج الغرب مقياساً تقاس عليه نتائج الدراسات المحلية، بحيث تكون صحة النتائج أو عدم صحتها نابعة من مدى التوافق مع هذا المقياس. ولقد ارتسم هذا المنحى في العديد من الدراسات، خصوصاً تلك التي تعتمد حصراً المصادر والمراجع الغربية.

هذه المناحي المختلفة في اعتماد المرجعية الغربية تحمل في طياتها مواقف ثقافية واجتماعية مختلفة لدى الباحث(ة)، وهي تعكس طبيعة تمثل علاقات السلطة القائمة في البيئة البحثية (ديمقراطية أو غير ديمقراطية).

في الختام أبرز ما يستوقفنا في ما استعرضناه هو ذلك التأثير الهام الذي

(٢٠) وهبة، مرجع مذكور، ص ١٨.

يمارسه الإعداد الجامعي في تكوين فعاليات المجتمع وبالتالي في تطويره. يبدو الطلاب على شيم الأساتذة، والأساتذة على شيم أهل العلم الذي نهلوا منه. ولكن حينما نعي بأن مفهوم العلم نفسه هو مركب اجتماعي ويتأثر بشكل عميق بالبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يجري فيها^(٢١)، هل سوف تبقى مطمئنين لما نقوم به في جامعاتنا؟

Parker, L, H; Rennie, L; Frazer, B; Gender, Science and Mathematics; The (٢١)
Netherlands, Kluwer Academic Publishers, 1996, P.24.